فوق الطاولة

محمد راكان مصطفى

مواطن مسكين غير عادي

بعد أن أثار التصريح المتعلق بأن البندورة ليست للمواطن العادي نريد أن نقول للسادة المسؤولين إن أسعار كل المواد هي للمواطن غير العادي.

باتت اللحوم والدجاج حكماً في نشرات التموين وفي لوائح أسعار الباعة خارج حسابات كل المواطنين من ذوي الدخل الممسوح، وكذلك الزيوت والسمون، ويكاد لا يمر صنف يخطر على بال أو يعرف في المحال عن هذه الحال، حتى وصل الأمر بعد الخضر وللأسف الشديد إلى الحشائش والأعشاب!

ما يثير الاستهجان هو محاولة تبرير عجز إدارة الملف الخاص بحاجات المستهلك بعرض بعض الأخبار حول سوء أوضاع أسعار بعض السلع في إحدى الدول، متناسين أن الغلاء في أسواقنا طال جميع السلع والبضائع وحتى الخدمات، وسوء الحال بات هو واقع الحال، وأنه لا يمكن للنعامة أن تختبئ بدفن رأسها في الرمال.

لا يكفي أن ينادي أحدهم بتوحيد المواطنين وشجب أي توصيفات من شأنها أن تخلق تصنيفات طبقية بينهم، وإنما عليه بالدرجة الأولى أن يفكر وبشكل جدي كيف يؤمن الاحتياجات المعيشية لكل المواطنين وبشكل يخلق المساواة بين أغلبية المواطنين، انطلاقاً من مبدأ أنه لا بد من وجود بعض المحتاجين والفقراء، على عكس ما هو موجود حالياً بأنه يوجد بعض الميسورين والأغنياء.

يتضح ذلك ببساطة لمن يتابع برنامج الوطن الرمضاني «فطورك علينا» من مزاجية في التسعير وانفلات في الأسواق وضيق حال أغلبية المواطنين ممن باتوا يتجنبون التفكير في اقتناء الكثير من الأطعمة التي اعتادوا عليها في سالف السنوات، والرضى بالحصول على أدنى متطلبات الحياة.

في أغلب الظن أن طقوس السحور التي باتت تحتاج إلى مورد ليس باليسير بعد ما شهدته الألبان والأجبان من ارتفاع، والبيض الذي أرتفع سعره وغيره من الاحتياجات ما جعل الكثيرين يقلعون عنها.

باختصار حول الارتفاع المهول الذي شهدته الأسواق والتضخم الكبير الذي أصاب البلاد، وإن كان في جزء منه يمكن تبريره بالوضع العالمي بالشكل العام، إلا أن جزءاً كبيراً منه مرده طمع وجشع التجار وضعف الجهات المسؤولة عن ضبط الأسواق، الذي جعل المواطن يحتاج إلى أن يعمل بدل الوظيفة ثلاثة أو أربعة لعله يستطيع أن يلبي أقل احتياجات أسرته المعيشية، بعد أن صارت أقل طبخة تحتاج في أدنى حدودها لعائلة مستورة لأكثر من ثلاثين ألف ليرة، ناهيك عن ما يترتب على هذه العوائل من إيجارات منازل وفواتير والتزامات، وحولت أغلبية المواطنين إلى مساكين غير عاديين!

البدء بالتسجيل على المازوت الزراعي للفلاحين والمبيع ١٧٠٠ ليرة

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: القمح في مرحلة النمو وبحاجة لكميات مضاعفة من المياه

التنسيق مع فرع سادكوب لإعطاء الأولوية من الكميات المتاحة لمصلحة الفلاحين

رامز محفوظ

عممت وزارة الزراعة على مديرياتها في المحافظات فيما يخص توزيع المازوت الزراعي لمزارعي محصول القمح المروي «المساحات المزروعة فعلياً» بالسعر الحر ١٧٠٠ ليرة، الأخذ بالحسبان موضوع الإعلان عن الأولية في الوحدات الإرشادية وفتح باب التسجيل لمدة ٧٢ ساعة لتقديم الطلبات، ومن ثم قيام الوحدة الإرشادية بالتدقيق والمطابقة وتسليمها باليد إلى مديريات الزراعة أصولاً خلال ٢٤ ساعة من تاريخ انتهاء فترة تقديم الطلبات، التي تقوم بدورها بتدقيقها وحصر الكميات الكلية المطلوبة خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلام القوائم والتنسيق مع فرع سادكوب في المحافظة، وعرض الموضوع على اللجنة الزراعية الفرعية في حال الحاجة ليصار إلى بيع المادة للفلاحين اعتباراً من ٢٠٢٢/٤/١٥ كحد أقصى.

كما عممت الوزارة ضرورة الأخذ بالحسبان موضوع التنسيق مع فرع سادكوب لإعطاء الأولوية القصوى للكميات المتاحة من المازوت لمصلحة الفلاحين.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف أن صدور هذا التعميم جاء في توقيته المناسب والهدف منه تخفيض التكاليف عن الفلاحين وتأمين الكميات الكافية من المازوت لمزارعي القمح المروي من أجل ري أراضيهم وسقايتها بالكميات المطلوبة من المياه.

وأشار إلى أنه من المقرر أن تقوم وزارة الزراعة بتأمين الكميات اللازمة من المازوت لمزارعي القمح المروي وتم تحديد سعر مبيع البيتر الواحد بـ١٧٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن توزيع المازوت المدعوم للفلاحين متوقف حالياً والفلاحون يضطرون في كثير من الأحيان لشراء المازوت من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

ولفت إلى أن القمح أصبح حالياً في مرحلة النمو وهو بحاجة لكميات مضاعفة من المياه إذ إن تأمين المازوت بات ضرورة ملحة حالياً لتوفير السقاية المناسبة لهذا المحصول الإستراتيجي، موضحاً أن تأمين الكميات الكافية من المياه يساهم في زيادة الإنتاج ونمو حجم حبة القمح بالشكل المطلوب.

وبيّن أن الاتحاد العام للفلاحين طالب منذ أكثر من شهر الحكومة والجهات المعنية من أجل تأمين مستلزمات الإنتاج والمحروقات للفلاحين وخصوصاً مزارعي القمح والشعير الذين هم بأمس الحاجة للمازوت خلال الفترة الحالية من أجل سقاية أراضيهم.

وأشار إلى وجود لجان برئاسة المحافظ في كل محافظة ممثل فيها رئيس اتحاد الفلاحين في المحافظة وهذه اللجان مسؤولة عن توزيع الكميات المخصصة على الفلاحين بناء على الترخيص الذي يمتلكه الفلاح..

كيف انقلبت المعادلة؟

أسعار الزيوت النباتية تتفوق على زيت الزيتون

رئيس اتحاد الغرف الزراعية: إيقاف تصدير زيت الزيتون إجراء مؤقت

طلال ماضي

باع الفلاح مجد حسين بالأمس كما قال لصحيفة «الوطن» بيدون زيت زيتون بسعر ٢٥٠ ألف ليرة، أي أن سعر الليتر من الدرجة الممتازة (أسيده واحد بالمئة) ١٢٥٠٠ ليرة سورية، مبيناً أن هذا السعر هو أفضل ما استطاع تحصيله بالرغم من ارتفاع تكاليف حراثة وتسميد أشجار الزيتون والعناية بها، ومؤكداً أنه غامر ببيع البيدون لأنه واثق من أن الموسم القادم مبشر بالخير.

وللمرة الأولى، يتم بيع الزيوت النباتية بسعر أغلى من زيت الزيتون الذي يباع الليتر منه في صالات السورية للتجارة بـ١٤ ألف ليرة، بينما يباع زيت عباد الشمس من النوعية الموجودة في الأسواق بسعر يتراوح بين ١٧ و١٨ ألف ليرة أي ما يزيد.

ومن المتعارف عليه في الأسواق العالمية، أن سعر مادة زيت الزيتون يزيد بمقدار ٣ إلى ٥ أضعاف عن سعر الزيت النباتي، وذلك في الدول التي تستورد الزيتون. وطبعاً في الأسواق الأجنبية هناك تنوع بين الأصناف واختلاف في الجودة والمصدر وطريقة التحضير، إضافة إلى تعدد الخيارات المتاحة واختلافها الكبير بين المتاجر، ويبلغ سعر ليتر زيت الزيتون المخلوط بزيت نباتي ضعف سعر ليتر زيت عباد الشمس.

وأشار كشتو إلى أن إيقاف تصدير زيت الزيتون بعد العملية العسكرية في أوكرانيا هو إجراء مؤقت ولمدة محدودة، داعياً المواطنين إلى الاستفادة من الفرصة وتعديل ثقافة الاستهلاك للسلع المستوردة التي لها بديل في الأسواق السورية وخاصة بعد ارتفاع أسعار الزيوت النباتية، وتركيز الاعتماد الأساسي في الاستهلاك على زيت الزيتون، وعندها سيخف الطلب على الزيوت النباتية وتنخفض أسعارها، وتعود المعادلة المنطقية والعالمية لتسعير المادتين والاعتبار لزيت الزيتون.

لماذا لا تحل مشكلة الصرافات الآلية؟

٥٠٠ صراف للتجاري والعقاري والحاجة إلى ٥٠٠٠ جهاز

خبير: الحكومة غير جادة في الحل وتنتظر حلم الدفع الإلكتروني

عبد الهادي شباط

على اعتبار أن خروج الصرافات الآلية عن العمل بات مسألة تقليدية تعود للواجهة في كل شهر، موظفون يهرولون في شوارع دمشق بحثاً عن صراف آلي قيد الخدمة، فيرتفع معدل (فشات الخلق) على صفحات التواصل الاجتماعي، ويردفها جهد صحفي يعيد نفس الانتقادات مع تغيير بعض العبارات. هنا يطرح السؤال المشروع: لماذا لا تحل مشكلة الصرافات؟

إجابات تحمل وجهات نظر مختلفة، ففي تواصل لـ«الوطن» مع المتابعين للعمل المصرفي أكدوا أنه ليس هناك رغبة جدية لدى الحكومة بحل هذا الملف وكل ما يتم اتخاذه في الموضوع من باب الترقيع وترحيل الأزمات ريثما يتحقق حلم الدفع الإلكتروني مع أن الكثير من مشكلات عمل الصرافات يمكن التعامل معها أو التخفيف منها

ولمعرفة هذه المشكلات اتصلت «الوطن» مع مدير في القطاع المصرفي أمضى سنوات طويلة من حياته الوظيفية في العمل في قطاع الصرافات واستطاع أن يلخص لنا أهم المشكلات التي تسهم في تراجع خدمة الصرافات: أولاها انخفاض عدد الصرافات مقارنة بالخدمة المطلوبة، فحالياً لا يتجاوز عدد الصرافات العاملة في كل من التجاري السوري والعقاري ٥٠٠ صراف بشكل فعلي، على حين أننا بحاجة لحدود ٥ آلاف صراف لتحسين هذه الخدمة، وتتمحور المشكلة الثانية بحجم التضخم والحاجة لسحب نحو ١٠٠ ورقة نقدية من فئة الألفين ليرة، في حين عالمياً لو أردت سحب مبلغ ألف دولار تحتاج لسحب ١٠ ورقات فقط من فئة المئة دولار إضافة إلى أن معظم البلدان ودعت تقريباً به في بعض الدول لحدود ٢ بالمئة في حين ما يزال التعامل الأساس عندنا، ومعظم الموطنين لمعاشاتهم لدى الصرافات الآلية يقومون بسحب كامل رصيدهم كاش.

وفي المشكلة الثالثة يظهر عامل التقنين في الكهرباء وهو ما يتسبب في خروج الكثير من الصرافات عن العمل وهو الأمر الذي دفع بعض المصارف لإعادة توزيع صرافاتها وتجميعها في مناطق محددة مثال المصرف العقاري ركب ٣٣ صرافاً في صالة المصرف بمقر الإدارة في ساحة المحافظة.

كذلك مشكلة عدم توافر مركبات لنقل الأموال التي يتم الاستعاضة عنها بنقل الأموال بطرق غير آمنة عبر سيارات عمومي أو سيارات بعض المديرين وأحياناً نقل الأموال لتغذية بعض الصرافات بواسطة الدراجات النارية. إضافة إلى مشكلة التأمين على الأموال في الصرافات وتأمين نقل الأموال، وفي المشكلة السادسة تظهر مسألة النقص في عدد الكوادر البشرية العاملة في تغذية وصيانة الصرافات وتشغيلها.

وعن الحل من وجهة نظره، بين أنه لا بد من ربط عمل كل الصرافات المتاحة لدى المصارف (العامة والخاصة) مع بعضها عبر محولة وطنية للربط بما يسمح لحامل البطاقة باستخدام أي صراف آلي قريب منه أو متاح له استخدامه ولابد من إيجاد طريقة لإقناع وربما إلزام القطاع الخاص بأن يكون شريكاً في هذا الموضوع، كما لابد من تأمين عدد كاف من الصرافات الآلية الجديدة وضمان تغذيتها بالتيار الكهربائي وفي حال تعذر ذلك علينا اللجوء للطاقات المتجددة لتشغيل الصرافات وخاصة في مناطق حيوية ومكتظة، وتدريب جزء من العاملين في القطاع المصرفي على التعامل مع الصرافات وكيفية تشغيلها وتغذيتها وعدم الاكتفاء بالعدد الحالي المتواضع جداً وغير القادر على متابعة عمل الصرافات، كما لا بد من تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني والإسراع في آليات تنفيذ هذا المشروع وتوفير البنية التقنية اللازمة له.

وفي المحصلة يبدو أن العديد من المشكلات التي تم ذكرها يمكن حلها ولابد من ترك سياسة الهروب من حل المشكلة وترحيلها، لأن مشكلة الصرافات لم تعد مقبولة، ويرى كثير من المواطنين أنه في حال عجزت الحكومة عن التعامل مع هذه المشكلة، فلأجدى هو العودة لمعتمدي الرواتب والمحاسبين و(بلا ما نعلي باب الدار).

تخفيض أو تثبيت الأسعار عملية صعبة

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية لـ«الوطن»: فتح باب الاستيراد لجميع السلع والمواد الإستراتيجية هو الحل الأفضل لضبط الأسعار

هناء غانم

أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام وجود تعاون تام مع الحكومة في توفير أكبر كمية ممكنة من السلع لضبط آليات السوق والسيطرة على أي تغيرات أو ارتفاعات غير مبررة في الأسعار.

وأضاف اللحام في تصريح لـ«الوطن»: إن ما يحدث في الأسواق من ارتفاع أسعار هو أزمة عالمية وليست محلية لكن يتم العمل على توفير أفضل السلع بالأسواق، مبيناً أن هناك تنسيقاً بين المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص سيسهم في توافر السلع المختلفة بأسعار مناسبة ويأتي على النحو الذي يحقق للحكومة رؤية واضحة تجاه الوضع لاتخاذ القرار المناسب في هذه الفترة الدقيقة التي تشهد ارتفاعاً للأسعار في مختلف دول العالم وتضاعف معدلات التضخم العالمية تأثراً بالأوضاع العالمية وتوقف حركة الإمداد التجارية من أوكرانيا.

ويرى اللحام أن فتح باب الاستيراد لجميع السلع والمواد الإستراتيجية هو الحل الأفضل لضبط الأسواق مشيراً إلى أنه تم الاتفاق مع الجهات الحكومية للسماح باستيراد الكثير من السلع الأمر الذي ينعكس على زيادة الطلب وتوافر المادة مما يساهم في انخفاض الأسعار.. مبيناً أن الحكومة تعمل على تقديم العديد من التسهيلات المتعلقة بعمليات الاستيراد ودعم عمليات توافر السلع بالأسواق ومن المتوقع حسب –رئيس اتحاد غرف التجارة – أن نشهد بعد ذلك انخفاضاً بالأسعار لكن ليس بالنسبة المطلوبة لأن النفقات والتكاليف مرتفعة كما أن تخفيض أو حتى تثبيت الأسعار بالأسواق أصبحت عملية صعبة لأن ذلك يعتمد على توافر السلع كلها، مشيراً إلى أن توافر السلع هو الأساس وفي حال سمحت الحكومة اليوم بفتح باب الاستيراد للمواد وقامت بتسهيل عمليات الدفع مع الأخذ بعين الاعتبار تقديم جميع التسهيلات للمستورد لتامين القطع الأجنبي بالطرق التي يراها المستورد مناسبة وبشرط ألا يؤثر ذلك على الاقتصاد الوطني، فإن هذه الإجراءات الإيجابية ستحقق نقلة نوعية بالأسواق تأثيراتها الايجابية لن تظهر فوراً، لكن سيكون هناك انخفاض بالأسعار حسب التكلفة الحقيقية.

وأشار اللحام إلى أن توافر السلع هو من يتحكم بالسعر «بالمطلق» وفي حال توافرت السلع تنخفض الأسعار وتخفف الأعباء عن المواطن، علماً أن أي تخفيض بالأسعار اليوم سيبقى أكبر من القدرة الشرائية للمستهلك، وضعف هذه القوة وضعف الدخل ينعكسان على كل عمليات النشاط الاقتصادي لذلك فالأمور بحاجة إلى أن تتحسن خطوة خطوة خاصة وأننا في شهر رمضان وهناك زيادة بالطلب وبالتالي زيادة بالأسعار.

ويأمل اللحام أن تنتهج الحكومة سياسة فتح باب الاستيراد كما فعلت غيرنا من الدول مع تسهيل الإجراءات وإلغاء الضرائب والرسوم على المواد الإستراتيجية المستوردة والأهم أن قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية تعتبر أهم بند من البنود التي تؤثر على تكاليف السلع والمواد.

وحسب اللحام، تبقى عملية ضبط الأسعار والأسواق عملية مشتركة بين المستهلك والمنتج والحكومة ولا يمكن أن تسيطر الحكومة على جميع التجار والباعة، حتى المطاعم ارتفعت أسعارها والنقل والنفط والمحروقات والكهرباء، كل هذا يصب بمرحلة نهائية هي التكلفة الحقيقية للبضائع، ونحن نريد أن يربح التاجر حتى يتمكن من تأمين بضائع جديدة وبلغة التجارة الربح حق للتاجر لكن الربح المعتدل

وأشار اللحام إلى أن سوق رمضان الخيري يعتبر ظاهرة جيدة لأن البيع يتم بأسعار أقل من السوق، والجميع يتعاون للبيع بأسعار أقل مع التأكيد على وجود حالات غلاء واضحة بالأسعار لكنها تبقى حالات فردية لمستغلي الأزمات ومن يتربحون من أي ظروف اقتصادية طارئة لتحقيق أرباح شخصية على المستهلك.